

Distr.
GENERAL

TD/B/55/4
24 July 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد*

خلاصة

تستعرض هذه المذكرة التطورات الأخيرة في النظام التجاري الدولي التي تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما التطورات في برنامج عمل ما بعد الدوحة، وكذلك المبادرات الثنائية والإقليمية المختلفة، والترابط بين هذه البرامج التجارية في ضوء الاتجاهات الأخيرة للتجارة الدولية. ويوجه اهتمام خاص إلى ارتباط التجارة والمفاوضات التجارية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأزمة الأغذية العالمية.

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ أعلاه بسبب التأخير في التجهيز.

مقدمة

١- اتسمت بداية القرن الحادي والعشرين بتجارة منتعشة ونمو اقتصادي على نطاق العالم، انطلاقاً من العولمة والنمو في القدرات الإنتاجية في أجزاء كثيرة من بلدان العالم النامي. وحدثت سلسلة من الصدمات العالمية للعرض والطلب هزت الاقتصاد العالمي، وكان من الممكن أن تؤدي إلى تفاقم حالة عدم اليقين الحالية. وقد أدت الأزمات المالية وضعف الدولار إلى تجميد الطلب العالمي، في حين أثرت أزمة الأغذية وارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية بصورة خطيرة على الطلب والفقير العالميين. ويشكل تغير المناخ تحدياً على المدى الطويل، في حين أن تدابير التصدي له قد تقيد الطلب والإنتاج. ولا تزال البطالة والزيادة في عدد عاطلين تمثل شاغلاً رئيسياً لمقرري السياسات وأصبحت الهجرة والتحويلات المالية سمة بارزة في التجارة الدولية. ومع تزايد عدم اليقين الاقتصادي ونهوض الجنوب، برزت من جديد اتجاهات الحمائية والمشاعر المناهضة للعولمة وتفاقمت مشاعر القلق إزاء التسوية.

٢- ويمثل هذا التطور للتجارة الدولية تحديات هائلة - فضلاً عن فرص - بالنسبة للبلدان النامية. وهذه تشكل سياقاً أعرض يتطور فيه النظام التجاري الدولي، وبذلك تكون له دلالات بالنسبة لمدى مساهمة التجارة الدولية والنظام التجاري في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من ظهور الجنوب الدينامي، فإن النظام التجاري الدولي لا يكفي في حد ذاته للتصدي بصورة شاملة وفعالة لمثل هذه التحديات العالمية، مع أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية يمكن أن يقدم إسهاماً مهماً. ويلزم أن تفتقر السياسات التكميلية على كافة المستويات بالمفاوضات التجارية، بما في ذلك السياسات التي تهدف إلى مزيد من القدرة الإنتاجية التنافسية والسياسات الداعمة. ويعد الترابط ضرورياً على نطاق المستويات والنظم المختلفة لإدارة الاقتصادية العالمية.

أولاً - الاتجاهات في التجارة الدولية

٣- استمر النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٧، وإن كان بخطوات أبطأ، وسط حالة من عدم اليقين المتزايد. فقد توسع الإنتاج العالمي بنسبة ٣,٨ في المائة عام ٢٠٠٧. وسجلت البلدان النامية نمواً ثابتاً بنسبة ٧,٣ في المائة مقابل ٢,٥ في المائة للبلدان المتقدمة. وبعد أربع سنوات من الأداء القوي، تشير التقديرات لعام ٢٠٠٨ إلى أن الاقتصاد العالمي يمكن أن تنخفض سرعته. فمع تباطؤ نمو الإنتاج، سجلت التجارة أيضاً نمواً أبطأ. وزادت الصادرات العالمية من البضائع بنسبة ١٤,٤ في المائة لتصل إلى ١٣,٨ تريليون دولار كما زادت الصادرات من الخدمات بنسبة ١٨,١ في المائة لتصل إلى ٣,٣ تريليون دولار. وزادت صادرات البلدان النامية من البضائع بنسبة ١٥,٢ في المائة وزاد نصيبها في صادرات البضائع العالمية من ٣٧,٣ إلى ٣٧,٥ في المائة، بينما ظل نصيبها في صادرات الخدمات العالمية دون تغيير عند نسبة ٢٥,٤ بالمائة. وزادت صادرات أقل البلدان نمواً من البضائع بنسبة ٢١,٢ في المائة ليرتفع نصيبها من ٠,٨٥ إلى ٠,٩١ في المائة. وظل نصيبها في تجارة الخدمات العالمية ثابتاً عند ٠,٥ في المائة.

٤- وقد سُجل أكبر نمو دينامي لصادرات البضائع على مستوى المناطق النامية في آسيا (١٦,٣ في المائة)، تليها أمريكا اللاتينية (١٢ في المائة)، وأفريقيا (١٠,٧ في المائة). وسجلت الصين نمواً في الصادرات بنسبة ٢٥,٧ في المائة، بينما بلغت نسبة النمو في الهند ٢٠,٣ في المائة، وفي البرازيل ١٦,٦ في المائة. وعلى المدى الفترة

٢٠٠٠-٢٠٠٦، زاد نصيب الخامات والمعادن من صادرات البضائع الإجمالية للبلدان النامية من ٤ إلى ٧ في المائة، والوقود من ٢٠ إلى ٢٢ في المائة. وبسبب ارتفاع الأسعار بصورة جزئية، زادت صادرات البلدان النامية من السلع الأولية بخطوات أسرع من المصنوعات، بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ١٥ في المائة، مقابل ١٣ في المائة للمصنوعات. وفي عام ٢٠٠٦، كانت السلع الأولية تمثل ٣٤ في المائة من إجمالي صادرات البلدان النامية، وكانت المصنوعات تمثل ٦٦ في المائة.

٥- وفيما يتعلق بصادرات الخدمات، استأثرت آسيا بثلاثة أرباع صادرات البلدان النامية وكان نصيب أمريكا اللاتينية وأفريقيا ١٣ في المائة و ١٠ في المائة على الترتيب. وشهدت أفريقيا أسرع نمو في الصادرات (١٩,٨ في المائة) تليها آسيا (١٨,٩ في المائة)، وأمريكا اللاتينية (١٣ في المائة). وبلغت نسبة النمو في أقل البلدان نمواً ١١,٤ في المائة سنوياً. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت صادرات أقل البلدان نمواً ١٤ مليار دولار، وبلغت وارداتها ٣٢,٩ مليار دولار، مع عجز في تجارة الخدمات بلغ ١٨,٩ مليار دولار. وكان نصيب السياحة يمثل ٥٤ في المائة من صادرات خدمات. وظل الجانب الأكبر من صادرات البلدان النامية مركزاً، وكان معظمه في آسيا، حيث قامت أكبر خمسة بلدان مصدرة بتوريد نصف جميع صادرات البلدان النامية من الخدمات، وقام أكبر ١٥ بلداً مصدراً بتوريد ثلاثة أرباع. وكانت السياحة والنقل يمثلان ثلثي صادرات البلدان النامية من الخدمات؛ وكانت المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والتأمين تمثل ثلثاً آخر. ووسعت البلدان التي تمر بمرحلة انتقال صادراتها بنسبة ٣٠,٥ في المائة.

٦- وفي عام ٢٠٠٦، حققت التجارة في ما بين بلدان الجنوب نمواً بنسبة ٢٢ في المائة، وكانت تمثل ١٧ في المائة من الصادرات العالمية في البضائع، أو أكثر من ٤٦ في المائة من جملة صادرات البلدان النامية. وكانت آسيا تستأثر بنسبة ٨٥ في المائة من الصادرات فيما بين بلدان الجنوب، بينما كانت أمريكا اللاتينية وأفريقيا تمثلان ١٠ في المائة و ٥ في المائة على الترتيب؛ وكان ٨١,٥ في المائة من التجارة فيما بين بلدان الجنوب داخل الأقاليم بينما زادت التجارة فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي من ١٧,٦ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٨,٥ في المائة. وفيما يتعلق بالخدمات، تشير التقديرات إلى أن نحو ٤٥ في المائة من صادرات البلدان النامية من الخدمات اتجهت إلى بلدان نامية أخرى، لتمثل ١١ في المائة من التجارة العالمية في الخدمات. وكما حدث في تجارة البضائع، هناك اتجاه قوي نحو الصادرات فيما بين الأقاليم، وهذه تمثل ٥٧ في المائة و ٧١ في المائة و ٩٤ في المائة من تجارة الخدمات فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا على الترتيب.

٧- ويمثل مؤشر الأسعار في الطاقة والسلع الزراعية صدمة مزدوجة على مستوى العرض. وقد ظهرت أزمة غذائية عالمية مع استنفاد مخزونات الغلال وحدوث زيادة سريعة في الأسعار، ولا سيما أسعار السلع الأساسية. فقد زادت أسعار القمح والأرز وفول الصويا بأكثر من ٤٠ في المائة و ٦٠ في المائة و ٤٠ في المائة على الترتيب منذ أوائل عام ٢٠٠٧. وكان لهذه الزيادات في الأسعار مضاعفاتها بالنسبة للمستهلكين. فقد تضاعفت قيمة واردات الغلال بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمستوردة الصافية للأغذية خلال خمس سنوات حتى الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، لترتفع من ٦,٥ مليار دولار إلى ١٤,٦ مليار دولار في أفريقيا، ومن ٧ مليارات دولار إلى ١٥,٤ مليار دولار في آسيا، ومن ٣ مليارات دولار إلى ٧ مليارات دولار في أمريكا اللاتينية. وتؤدي الزيادات في أسعار

الأغذية أيضاً إلى تدهور الميزان التجاري للبلدان المستوردة الصافية. كما أن احتياجات الجوع في أكثر من ٣٧ بلداً نامياً، من بينها ٢٠ من أقل البلدان نمواً، تتطلب اهتماماً عاجلاً.

٨- ومن المحتمل أن تستمر أزمة الأغذية العالمية، ورغم التدابير القصيرة الأجل، لأنها نتيجة أسباب متغلغلة وطويلة الأجل - الأنماط الديمغرافية والاستهلاكية المتغيرة، وتغير المناخ، وحالات الإخفاق في الاستراتيجيات الإنمائية. وقد أدت هذه العوامل إلى مشكلات دائمة للإنتاج الزراعي في الكثير من البلدان النامية، من بينها (أ) آثار برامج التسوية الهيكلية التي شجعت على التقشف المالي وأضعفت خدمات الإرشاد التي تدعمها الدول، ومجالس الأسواق، وصناديق تثبيت الأسعار بالنسبة للسلع الزراعية والأغذية الأساسية؛ (ب) وإهمال الاستثمار العام والخاص في الزراعة، بما في ذلك البحث والتطوير؛ (ج) وانخفاض الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية؛ (د) والاحتلال بين العرض والطلب، نتيجة للجفاف والفيضانات في البلدان المنتجة للأغذية؛ (هـ) وانخفاض المخزونات الغذائية. وقد ساهم الدعم الزراعي من البلدان المتقدمة أيضاً في تشويه الأسواق الدولية وإضعاف القطاع الزراعي في البلدان النامية.

٩- وقد ازدادت هذه العوامل تعقيداً بسبب الارتفاع الأخير في أسعار النفط إلى جانب عوامل أخرى. فارتفاع أسعار الطاقة جعل الإنتاج الزراعي أكثر تكلفة عن طريق زيادة تكاليف المستلزمات بما في ذلك الوقود، والأسمدة، والمبيدات، والبذور، وتكاليف النقل. كما أن الإعانات المقدمة لدعم إنتاج الوقود الحيوي في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ساهمت أيضاً في ارتفاع الأسعار عن طريق تحويل الإنتاج بعيداً عن الأغذية. ووفقاً لبعض التقديرات، أدت الزيادات في إنتاج الوقود الحيوي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ إلى زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في أسعار الحبوب^(١). وكان للمضاربة أثر مضاعف على تفاوت الأسعار مع إعادة توجيه الاستثمارات في حافظة الأسهم على أسواق السلع التي تتقلب فيها الأسعار العالمية. وقد حققت الضرائب والقيود الأخيرة على الصادرات بعض الارتياح لدى المستهلكين المحليين ولكنها يمكن أن تؤثر على الاستجابة المواتية للعرض ويمكن أن تنطوي على آثار بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للأغذية.

١٠- ويمكن أن يكون لأزمة الأغذية العالمية أثر سلبي على الكثير من التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر المدقع والجوع (الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية). وانخفاض توافر الأغذية واستهلاكها إلى جانب تدهور التغذية، يؤثر على صحة الأطفال (الهدف ٤)، والتعليم (الهدف ٢) والصحة النفاسية (الهدف ٥). أما تحسين الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك عن طريق التكنولوجيا والابتكار، فيمكن أن يقدم حلاً على المدى المتوسط والمدى الطويل. ويمكن أيضاً توجيه الاهتمام إلى أشكال الزراعة المستدامة والسليمة بما في ذلك الأشكال العضوية. وتأثير أزمة الأغذية على الفقر يكتنفه الغموض. فالكثير من فقراء الريف يعتبرون من منتجي السلع الزراعية، ويستفيدون من ارتفاع الأسعار. غير أنهم ينفقون ثلاثة أرباع مصروفاتهم المتزلية على الأغذية. ومن ناحية أخرى، تشير الدلائل إلى أنه حتى في المناطق الريفية، توجد نسبة ضئيلة فقط من السكان الذين يعتبرون من بائعي الأغذية وحدها، ولهذا فإن ارتفاع أسعار السلع يجعل الفقير أكثر فقراً. وهناك

¹ Von Braun, J. (2008) "Biofuels, International Food Prices, and the Poor" Testimony for the US Senate Committee on Homeland Security and Governmental Affairs. Washington, D.C.

عامل معقد آخر يتمثل في سوق العمل. فكثير من المزارعين يعرضون عملهم خارج المزرعة، وقد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الطلب على عمالهم. وقد يتجاوز الأثر الإيجابي على الدخل الأثر السلبي لأسعار السلع. ويلزم إجراء تقدير تجريبي لتحديد آثار أزمة الأغذية على الفقراء في المدى القصير والمتوسط والبعيد واقتراح حلول لذلك.

١١- وثمة جانب آخر لصدمة العرض العالمي وهو ارتفاع أسعار الوقود. فاعتباراً من أوائل عام ٢٠٠٧، ارتفع سعر النفط الخام في الموقع من ٥٠ دولاراً إلى أكثر من ١٤٠ دولاراً في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ولا يزال السعر يتصاعد بسبب زيادة الطلب مع ثبات في العرض أو انخفاضه. غير أن هذه الفروق كانت محدودة، نظراً لأن الإنتاج العالمي من النفط الخام انخفض بنسبة ٠,٢ في المائة فقط عن ٢٠٠٧، بينما ارتفع الاستهلاك العالمي بنسبة ١,١ في المائة فقط في عام ٢٠٠٧. ولكن مثل هذه الفروق الطفيفة نسبياً لا تتناسب مع ضخامة الصدمات. وتشير آخر البيانات إلى أن الارتفاع في أسعار النفط والطاقة بدأ يقلل من الاستهلاك العالمي. ففي عام ٢٠٠٧، انخفض استهلاك بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٠,٩ في المائة بسبب تغير أنماط الاستهلاك، بما في ذلك تحسين المحافظة والكفاءة وزيادة استخدام أنواع بديلة من الوقود المتجدد.

١٢- وعلى جانب الطلب، لا تزال الأزمة المالية تترك أثراً كبيراً مثبطاً. فمنذ ظهور الأزمة العقارية، قُدرت الخسائر التراكمية بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار، ويشير تقدير صندوق النقد الدولي إلى أن الخسائر على نطاق العالم يمكن أن تتجاوز ٩٠٠ مليار دولار. وقد أدت الأزمة إلى خفض كبير في السيولة في أسواق الائتمان العالمية وخفض الاستثمار على نطاق العالم. وفضلاً عن هذا، أدى انخفاض الدولار والتباطؤ الاقتصادي إلى انخفاض كبير في الطلب العالمي على الواردات. وإلى جانب الضغوط التضخمية المتزايدة، هناك قلق متزايد من حدوث انتكاس اقتصادي وركود تضخمي.

١٣- أما تغير المناخ وسياسات وتدابير التصدي له، والتي تتخذ بصورة فردية أو عن طريق التزامات متعددة الأطراف مثل خفض انبعاثات غازات الدفيئة بموجب بروتوكول كيوتو، فيمكن أن يكون له تأثير كبير على التجارة والتنمية في المدى المتوسط والطويل. ويجري وضع معايير بيئية مختلفة بصورة مستقلة بناء على كثافة الكربون، وانبعاث الكربون، وكفاءة الطاقة بالنسبة للسلع والخدمات. ومع تشجيع المنتجات والتكنولوجيا الملائمة للطاقة، فإن مثل هذه المعايير يمكن أن تفرض تكاليف تسوية أعلى بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد عادة على الإنتاج كثيف الانبعاثات. وقد تقوم صكوك السياسات التجارية بدور ما في التصدي للشواغل بشأن القدرة التنافسية، عن طريق استخدام ضرائب حدود الكربون على الواردات من البلدان التي بدون التزامات، مع أن موافقة منظمة التجارة العالمية على مثل هذه التدابير لم تتأكد بعد. وتتركز معظم الشواغل على تغيير مكان الصناعات كثيفة الانبعاثات. وتخفيض الانبعاثات في بلدان المرفق الأول لبروتوكول كيوتو (ذات الالتزامات) سوف يعوض إلى حد ما زيادة الانبعاثات في البلدان غير المدرجة في المرفق الأول (بدون التزامات). ويقدر هذا التسرب بنسبة ٥ إلى ٢٠ في المائة، حسب التخفيضات المطلوبة.

١٤- وبدون إجراء حكومي منسق، وضعت معايير خاصة لتشجيع المستهلكين على شراء السلع التي يُفترض أن تكلفتها البيئية منخفضة، وخاصة الأغذية، مثل مخططات ملائمة الكربون و"سفر الغذاء". والمخطط الأخير يشجع المستهلكين على شراء منتجات مصنوعة محلياً. ويركز المفهوم على مدخل واحد (الكربون) ويسلط الضوء على

دور النقل مقارنة بتكاليف الإنتاج الأخرى. ونظراً لأن النقل يمثل نسبة كبيرة من التكاليف بالنسبة للبلدان النامية، فمن الممكن أن تكون له آثار غير متناسبة على صادرات هذه البلدان.

١٥ - الهجرة، تساهم الهجرة في تشجيع التجارة والاستثمار والروابط الإنمائية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ويعيش ويعمل نحو ٢٠٠ مليون شخص خارج بلدانهم الأصلية، وبلغت التدفقات العالمية للتحويلات المالية ٣١٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. ومن المنتظر أن تتحقق مكاسب كبيرة في الرفاهية من تسهيل حركة العمالة على نطاق العالم لتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها بالنسبة للبلدان المرسلات والبلدان المستقبلة على حد سواء. وبالنسبة للبلدان المرسلات، تشمل هذه المنافع المزيد من التحويلات المالية التي توفر مصادر للتمويل الإنمائي، ورأس المال البشري، وتحسين المهارات، ونقل المعرفة، وتمكين المرأة. وبالنسبة للبلدان المستقبلة، يُعد التوافق بين العرض والطلب من المنافع الرئيسية - خاصة في مجال الصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات المرتبطة بها. وتُعطي الهجرة بُعداً للتنمية البشرية وتنمية المهارات لا غنى عنه بالنسبة للتجارة الدولية. وقد تمثل الهجرة المحتملة لذوي الكفاءات وندرة العمالة الماهرة، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم، تكلفة بالنسبة للبلدان المرسلات، في حين يتمثل شاغل البلدان المستقبلة في احتمال فقد الوظائف والضغط التزولي للأجور بالنسبة للمحليين. ويتمثل التحدي في تحقيق الاستفادة القصوى من المنافع الصافية بالنسبة للبلدان المرسلات والمستقبلة على حد سواء، عن طريق إقامة شراكة "إنمائية متبادلة" على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية. ويعد توجيه التحويلات المالية نحو الاستثمار العام والإنتاجي وتأمين الهجرة الدائرية من الأمور الهامة.

ثانياً - تطور النظام التجاري المتعدد الأطراف

١٦ - طالب اتفاق أكرّا الذي اعتمده الأونكتاد الثاني عشر في نيسان/أبريل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بتأكيد وتكرار التزامهم بتعزيز وجود نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء، ومستند إلى قواعد، ومفتوح، ومنصف، ويمكن التنبؤ به، وغير تمييزي، ويشجع على التنمية. وفي هذا الصدد، دعا أعضاء منظمة التجارة العالمية أيضاً إلى إظهار اهتمامهم المشترك ورغبتهم السياسية في إنجاز جولة مفاوضات الدوحة بنجاح في إطار منظمة التجارة العالمية وإنجاز جدول أعمالها الأساسي بالكامل.

١٧ - وقد بدأت جولة الدوحة منذ عام ٢٠٠١ ودخلت الآن عامها السابع. ومن المتوقع أن تُختتم المفاوضات مع نهاية عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تؤدي المواقف السياسية في البلدان الرئيسية إلى جعل المفاوضات أكثر تعقيداً في عام ٢٠٠٩. وقد وُجّه اهتمام إلى إقامة طرائق كاملة للحد من الالتزامات في الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وتحقيق مستوى مناسب من التقدم في مجالات المفاوضات الأخرى، من أجل المضي في المفاوضات الأفقية بشأن المجموعة الكاملة الخاصة بجولة الدوحة في إطار تعهد واحد. وفي أعقاب المشروع الأول للطرائق الخاص بالزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق والذي صدر في تموز/يوليه ٢٠٠٧، صدر مشروعان منقحان عن كلا الموضوعين في شباط/فبراير ٢٠٠٨ مع إجراء مزيد من التنقيح في أيار/مايو وتموز/يوليه. وقد اعتُبرت المشاريع المنقحة بشكل عام على أنها تمثل تقدماً إضافياً في حالة الزراعة، ولكن لا يزال هناك تباين في الآراء فيما بين البلدان بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ومن المقرر عقد اجتماع وزاري يضم من ٣٥ إلى ٤٠ بلداً في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ تموز/يوليه، بهدف إيجاد طرائق في الزراعة ووصول

المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والتي تعتبر منفذاً إلى المرحلة النهائية من المفاوضات بشأن اختتام الجولة مع نهاية العام.

ألف - الزراعة

١٨- قيل أن جولة الدوحة سوف توفر حلاً متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل لأزمة الأغذية عن طريق معالجة التشوهات العامة في سوق الأغذية العالمية ولذلك فإن الأزمة سوف تزيد من أهمية التعجيل باختتام الجولة. وقد ساهم الدعم المحلي وإعانات التصدير في البلدان المتقدمة على سبيل المثال إضعاف القطاع الزراعي في البلدان النامية، ويجري التصدي بذلك في المفاوضات. غير أن آثار الاختتام الناجح للجولة - مع حدوث نمو في الإنتاج العالمي يقدر بنحو ٢ إلى ٢ في المائة حسب القطاعات - قد تكون ضئيلة مقارنة بضخامة الزيادات الأخيرة في الأسعار^(٢) ونظراً لأن المفاوضات تهم بوضع أسقف كثيراً ما تتجاوز المصروفات الحالية الفعلية، فليس من المحتمل إجراء تخفيض كبير في الدعم الداخلي من الناحية العملية. وفي البلدان النامية، يمكن أن تترك التخفيضات الجمركية التي تم التفاوض بشأنها أثراً محدوداً على الأسعار المحلية نظراً لضخامة التعريفات. ويقول آخرون إن التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يضاعف من مثل هذه الأزمة لأن استمرار تحرير التجارة، على سبيل المثال، من شأنه أن يزيد من اعتماد البلدان الفقيرة على صادرات الأغذية؛ ويؤكدون على ضرورة وجود مرونة كافية في التزامات تحرير التجارة. ومع هذا، فإن المضي في عملية إزالة تشوهات السوق، كما يمثل الاختتام الناجح لجولة الدوحة، سوف يعتبر خطوة إيجابية.

١٩- ويلقى مشروع الطرائق المنقح الذي صدر في تموز/يوليه ترحيباً على نطاق واسع مع أنه لا تزال هناك بعض العناصر دون حل. وتتعلق القضيتان الرئيسيتان بحجم التخفيض في إجمالي الدعم الداخلي المشوه للتجارة في البلدان المتقدمة الرئيسية، بما في ذلك الولايات المتحدة، وحجم التخفيضات في التعريفات العالية في البلدان المتقدمة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. والمفهوم أن هاتين القضيتين الرئيسيتين تنتظران قراراً سياسياً. أما القضايا الأخرى التي لم تُحل فهي تتعلق أساساً بمجال الوصول إلى الأسواق (أي المنتجات الحساسة، والمنتجات الخاصة، وآلية الضمانات الخاصة، وتناقض الأفضليات، والمنتجات المدارية) ولا تزال هناك بعض الشواغل الطفيفة بشأن الدعم المحلي.

٢٠- وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية بالفعل على صيغة للتخفيض التعريفي تصنف التعريفات إلى أربعة نطاقات وتطبق تخفيضات أكبر على التعريفات الأعلى. وسوف تُجري البلدان النامية تخفيضاً بمقدار الثلثين للبلدان المتقدمة في النطاق المقابل، على الرغم من اختلاف حدود نطاقاتها التعريفية. ويتضمن المشروع المنقح أرقاماً محددة، وليس تقديرات احتمالية، للتخفيضات في النطاقات التعريفية الثلاثة الأدنى. ولا تزال التخفيضات بالنسبة للنطاق الأعلى دون حل، حيث يتراوح النطاق المقترح ما بين ٦٦-٧٣ في المائة بالنسبة للبلدان المتقدمة. وقد تم إدخال بعض عناصر "السقف التعريفي".

² Polaski S (2006). Winners and losers: impact of the Doha Round on developing countries. *Carnegie Endowment Report*. March.

٢١- ويبدو أنه تم الاتفاق على المتوسط الأدنى للتخفيض في البلدان المتقدمة وهو ٥٤ في المائة، والمتوسط الأقصى للتخفيض بالنسبة للبلدان النامية وهو ٣٦ في المائة. ويشمل متوسط التخفيض في البلدان المتقدمة تخفيضات أقل بالنسبة للمنتجات الحساسة وتخفيضات أعلى تتعلق بالتصاعد التعريفي والمنتجات الإدارية (الجدول ١). وتترك المنتجات الحساسة أثراً كبيراً على المتوسط التعريفي الجديد، والذي يعتبر أعلى منها بدون المنتجات الحساسة، نظراً لأن معظم المنتجات الحساسة سوف تكون تلك المنتجات ذات التعريفات الأولية الأعلى. وعلى سبيل المثال، ينخفض المتوسط التعريفي للاتحاد الأوروبي من ٢٢ إلى ٨ في المائة حسب صيغة التخفيضات، ولكنه ينخفض فقط إلى ١٢ في المائة مع المنتجات الحساسة. وتعمل التخفيضات التعريفية الأعمق في المنتجات الإدارية على خفض متوسط التعريفات النهائي بصورة هامشية فقط إلى ١١ في المائة، ولكنها تكفي لرفع متوسط الخفض، بخلاف المتوسط التعريفي، بحيث تتجاوز النسبة المطلوبة وهي ٥٤ في المائة. ويحدث هذا لأن التعريفات الأولية على المنتجات الإدارية تبدو أقل من مثيلاتها على المنتجات الحساسة.

الجدول ١- التخفيضات التعريفية في البلدان المتقدمة

بمنتجات حساسة ومنتجات إدارية بنسبة ٥ في المائة		بمنتجات حساسة بنسبة ٥ في المائة		بدون منتجات حساسة ومنتجات إدارية			
القييد الجديد	متوسط التخفيض	القييد الجديد	متوسط التخفيض	القييد الجديد	متوسط التخفيض	القييد الأولي	
١١,٣	٦٠	١٢,١	٥١	٨,٢	٥٤	٢١,٦	الاتحاد الأوروبي
٣,٦	٥٨	٤,٠	٤٨	٢,٧	٥١	٦,٢	الولايات المتحدة
١٧,٧	٦٠	١٨,٤	٥١	١٠,٦	٥٤	٣١,٣	اليابان
٩,٦	٦٠	١٠,٠	٤٩	٥,٤	٥٣	١٥,٤	كندا

٢٢- وبالنسبة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة البالغ عددها ٤٨، فإن متوسط التخفيض المطلوب في التعريفات المقيدة يبلغ ٢٤ في المائة دون حد أدنى للتخفيض. وهذا الأمر له مغزى، حيث إن كثيراً من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة سوف تجري في الأحوال الأخرى متوسط تخفيضات أعلى بسبب مستوياتها التعريفية الأولية العالية. وتعفى أقل البلدان نمواً من التزامات التخفيض، ولكن قد يتأثر بعضها عندما تكون لها تعريفات خارجية مشتركة مع بلدان أخرى لا تنتمي إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية.

٢٣- وتؤثر الاستثناءات من المعادلة في المستوى العام للظموح. فمن حق جميع البلدان تحديد نسبة معينة من الخطوط التعريفية كمنتجات حساسة يمكن أن تصل التخفيضات التعريفية بالنسبة لها إلى ثلث أو نصف أو ثلثي تخفيضات المعادلة العادية إذا زادت الحصة التعريفية ذات الصلة. ولم يتم التوصل إلى حل بشأن العدد الأقصى للمنتجات الحساسة، حيث لا يزال يتراوح من ٤ إلى ٦ في المائة. وسوف تحصل البلدان النامية على استحقاق إضافي بمقدار الثلث. وفي حين أن المنتجات الحساسة يمكن أن تؤثر على المكاسب المحتملة في الرفاهية، فإن التوسع في الحصص التعريفية يُعد مهماً للتعويض عن الخسارة. ولهذا يبدي المصدرون الزراعيون اهتماماً كبيراً بتفاصيل التوسع في الحصة التعريفية.

٢٤- وتُعد منهجية تحديد التوسع للحصة التعريفية على مستوى الخط التعريفي منهجية معقدة، حيث إنها تقوم على الاستهلاك المحلي ولا تتوافر مثل هذه البيانات عادة إلا على مستويات مجمعة بدرجة كبيرة. ويهتم مصدرو البلدان النامية أساساً بالمنتجات غير المجهزة ويعربون عن قلقهم من تخصيص كميات غير متناسبة من الحصص التعريفية الموسعة للمنتجات المجهزة. وبالنسبة للبلدان النامية التي ليست لديها مثل هذه الترتيبات الخاصة للحصص التعريفية، فإنه ليس من المعروف ما إذا كان باستطاعتها وضع حصص تعريفية جديدة. وبالمقابل، يمكن أن تختار المنتجات الحساسة لفترة تنفيذ أقصر وخفض أقل يعادل ثلاثة أرباع التخفيضات المعتادة.

٢٥- وللبلدان النامية الحق في منتجات حساسة يمكن تحديدها عن طريق الاسترشاد بمؤشرات تقوم على معايير الأمن الغذائي، وتأمين سبل المعيشة، والتنمية الريفية. وهذا الحكم له أهمية خاصة نظراً لأزمة الأغذية الحالية. والقضيتان اللتان لم تتم تسويتهم بعد هما عدد المنتجات الحساسة وتلك التي سوف تعفى بالكامل من أي تخفيضات. ويتضمن المشروع الصادر في تموز/يوليه رأيين عن المنتجات الحساسة ضمن هيكل واحد من مستويين. والعدد المقترح هو من ١٠ إلى ١٨ في المائة من الخطوط التعريفية الزراعية. ويشمل الأخير إمكانية تحديد بعض هذه الخطوط (التي تقل عن ١٠ إلى ١٨ في المائة) دون ربطها بالمؤشرات. وهذا مفيد أيضاً نظراً لأنه لا يتوفر بالفعل سوى ٧ من المؤشرات الفرعية المقترحة البالغ عددها ٢٤. ويمكن إعفاء إما ٦ في المائة من المنتجات من التخفيضات أو عدم إعفائها منها. وعلى أية حال، فإن متوسط الخفض العام يجب أن يكون في حدود ١٠ إلى ١٤ في المائة. ويقول المعارضون على المنتجات الحساسة إن هذه الآلية من شأنها أن تقضي على تحسين الوصول إلى الأسواق، بينما يعتبرها المؤيدون مهمة لتشجيع الإنتاج المحلي.

٢٦- وتوجد للبلدان النامية مصالح متعارضة بالنسبة لقضايا تناقص الأفضليات والمنتجات المدارية. والبلدان التي تتمتع بالوصول التفضيلي إلى البلدان المتقدمة تسعى إلى تأجيل التخفيضات التعريفية في البلدان المانحة للأفضليات. ويسعى أنصار المنتجات المدارية إلى الحصول على تخفيضات تعريفية أعمق بالنسبة لتلك المنتجات. وتشمل المنتجات المعنية الموز والزهور، والتبغ، والسكر. ويتداخل ثلثا منتجات تناقص الأفضليات مع المنتجات المدارية. وإذا تم تخفيض تعريفات هذه المنتجات المتداخلة بصورة جذرية على أنها منتجات مدارية، فقد يكون لذلك أثر خطير على صادرات مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. وفي بعض بلدان هذه المجموعة، تساهم صادرات تلك المنتجات إلى الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال بأكثر من ٥٠ في المائة من صادراتها الزراعية. وبالنسبة لكثير من بلدان أمريكا اللاتينية، سوف تتحقق المكاسب من تحسن فرص وصول معظم الدول الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالمنتجات ذاتها.

٢٧- وتُعد آلية الضمانات الخاصة المقترحة قضية مهمة أخرى لم تحل بالنسبة للبلدان النامية. فهي تسمح للبلدان النامية بزيادة التعريفات بصورة مؤقتة استجابة لطفرة في الواردات أو هبوط مفاجئ في أسعار الواردات. والسؤال الرئيسي هو ما إذا كانت التعريفات العلاجية يمكن أن تتجاوز المعدلات المقيدة قبل الدوحة. وفي حالة وجود طفرة في الواردات، تسمح الآلية المقترحة باستخدام كمية مختلفة من الرسوم العلاجية وفقاً لمستوى طفرات الصادرات في الحدود القصوى للمعدلات المقيدة قبل الدوحة. وليس هناك حد لعدد المنتجات المؤهلة لهذه الآلية. ولم تتم الموافقة بعد على ما إذا كان سيسمح للبلدان النامية بزيادة تعريفاتها بحيث تتجاوز المعدلات المقيدة قبل الدوحة ونطاق هذه الزيادة. واقترح المشروع الصادر في تموز/يوليه أن يكون من حق البلدان النامية زيادة

المعدلات إلى أكثر من ١٥ نقطة أو ١٥ في المائة من المعدلات المقيدة بعد الدوحة بالنسبة لمنتجين إلى ٦ منتجات فقط في أي فترة معينة (الجدول ٢).

الجدول ٢ - أمثلة على آلية الضمانات الخاصة

طفرة الواردات (%) من الواردات الأساسية)	المعدلات المقيدة قبل الدوحة	المعدلات المقيدة بعد الدوحة	الرسوم الإضافية*	الرسوم القصوى
١١٢	٢٠	١٣,٣	٢٥	٣٥
١١٢	١٥٠	٨٠	٢٥	١٠٥
١٥٠	٢٠	١٣,٣	٥٠	٣٥
١٥٠	١٥٠	٨٠	٥٠	١٣٠

ملاحظة: *النسبة المئوية الأعلى من المعدلات المطبقة أو نقاط مئوية. ويفترض أن تكون المعدلات المطبقة مساوية للمعدلات المقيدة.

٢٨- وعندما تصبح التعريفات أعلى حسب مرحلة التجهيز، فإن تصاعد التعريفات لا يشجع صادرات البلدان النامية من المنتجات المجهزة. وعلى سبيل المثال تبلغ صادرات أفريقيا من حبوب الكاكاو إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يوجد تصاعد للتعريفات، نحو ٢ مليار دولار سنوياً، في حين أن صادرات زبدة الكاكاو تبلغ ٠,٢ مليار دولار ومسحوق الكاكاو ٠,٠٢ مليار دولار فقط. ويوفر مشروع الطرائق بالنسبة لعدد محدود من المنتجات معادلة خاصة من شأنها أن تخفض التعريفات الأعلى على المنتجات المجهزة بنسبة أعلى.

٢٩- وفيما يتعلق بالدعم الداخلي المشوه للتجارة، ظلت نطاقات التخفيضات المقترحة دون تغيير - من ٧٥ إلى ٨٥ في المائة للاتحاد الأوروبي، ومن ٦٦ إلى ٧٣ في المائة للولايات المتحدة واليابان - وسوف تترك لاتخاذ قرار سياسي بشأنها. وتمثل القضية الرئيسية في مستوى السقف الجديد للولايات المتحدة، بما في ذلك في ضوء قانون الزراعة للولايات المتحدة الذي اعتمد حديثاً (انظر الإطار). ويُعد أدنى مستوى سطح مقترح للدعم الداخلي المشوه للتجارة في الولايات المتحدة (١٣ مليار دولار) أعلى من إنفاقها الحالي المفترض الذي وصل إلى مستوى منخفض بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وسوف يتعين على الاتحاد الأوروبي إجراء أعلى تخفيضات في دعمه الداخلي المشوه للتجارة. وفيما يتعلق بدعم "الصندوق الأخضر"، ينص مشروع النص على وجود فصل واضح للمدفوعات المباشرة عن الإنتاج من خلال تحديد فترة أساسية حتى لا يعطي ذلك حافزاً للمنتجين للتوسع في الإنتاج. ولا يسمح مشروع النص بتحديث القاعدة إلا كانت لا تغير من تطلعات المنتجين إلى مزيد من الاستحقاقات.

قانون الزراعة للولايات المتحدة

يشبه قانون الزراعة لعام ٢٠٠٧ قانون الزراعة لعام ٢٠٠٢. ويحتفظ بمعظم الدعم الداخلي المقدم للمنتج. ويُعد الدعم الحالي الخاضع لالتزام خفض، والذي بلغ ١٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، أقل من الالتزام الخاص بمقياس الدعم الكلي وهو ١٩,١ مليار دولار. ويسمح القانون بنحو ٣٠٠ مليار دولار للدعم على مدى خمس سنوات. ولا تزال سوق السكر بمعزل عن الأسواق العالمية. وزادت معدلات الإقراض بالنسبة لسكر القصب الخام وسكر البنجر النقي وكان من أثر ذلك الحفاظ على إنتاج السكر المحلي لمواجهة الواردات المتزايدة بموجب اتفاقات التجارة الحرة. ويساعد القانون أيضاً منتجي القطن عن طريق تقديم مساعدة لمستخدمي القطن، وينص على دفع أربع سنتات لكل رطل من القطن المستخدم، سواء كان محلياً أو مستورداً. ونظراً لأن واردات القطن منخفضة، فإن هذا المبلغ سوف يذهب في المقام الأول إلى مستخدمي القطن المحلي في المناطق المرتفعة.

٣٠- وهناك تطورات إيجابية تتعلق بالدعم الداخلي منها وضع حدود معينة للمنتج وتجميع كافة العناصر المشوهة للتجارة في التزام واحد خاص بالدعم الداخلي المشوه للتجارة. غير أنه توضع قاعدة عالية نسبياً للخفض وتعتبر الحدود المعينة للمنتج على أنها حدود عليا وليست تخفيضات. وهكذا فإن الأحكام الحالية تعمل على تحسين هيكل الالتزامات لجولات مقبلة ولكنها لم تؤد إلى تغييرات كبيرة في الدعم الداخلي المقدم حالياً.

٣١- وتشعر بلدان غرب أفريقيا الأربعة التي قدمت مقترحات بشأن مبادرة **القطن** بالقلق لعدم وجود رد على مقترحاتها. وقد اقترحت إلغاء جميع الإعانات المشوهة لتجارة القطن ودفع تعويض مالي إلى أن يتم إلغاء هذه الإعانات تماماً. وتمثل القضية الرئيسية في معاملة الدعم الداخلي للقطن. ويعني استمرار تقلب أسعار القطن وانخفاضها النسبي أن قضايا القطن لا تزال تتسم بالأهمية.

٣٢- وفيما يتعلق **بحظر وتقييد التصدير**، ينص مشروع الطرائق الصادر في تموز/يوليه على إلغاء حظر وتقييد الصادرات في العام الأول من التنفيذ وألا يتجاوز أي حظر أو تقييد جديد للصادرات عادة ١٢ شهراً. وهذا يمكن أن يحد من المرونة بالنسبة للبلدان فيما يتعلق بمنع أو تخفيف حالات النقص الحرجة في المواد الغذائية.

٣٣- وقد اتفق في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في هونغ كونغ (الصين) على إزالة جميع أشكال **إعانات الصادرات** بحلول عام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بائتمانات التصدير، اقترح البعض توسيع الحد الأقصى للسداد بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للأغذية. وفيما يتعلق بالمعونات الغذائية، تسعى القواعد إلى منع الترحيل التجاري. وهناك قضية معلقة وهي ما إذا كان يسمح ببيع المعونة الغذائية لتمويل أنشطة معينة مثل نقل المعونة. وهناك خوف من أن تكون لمثل هذا "التسييل" آثار عكسية على الأسواق المحلية في حين تؤكد الجهات المتلقية للمعونة أهمية التسييل في ظروف معينة.

باء - وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

٣٤- تُعد الحماية التعريفية للمنتجات غير الزراعية منخفضة عادة في البلدان المتقدمة، بالرغم من الزيادات القصوى في التعريفات الجمركية والتعريفات العالية لبعض القطاعات، بما في ذلك المنسوجات والملابس. وتعتبر التعريفات أعلى بشكل عام في البلدان النامية، ولكن المعدلات المطبقة تقل غالباً عن المعدلات المقيدة بسبب تحرير التجارة من جانب واحد، مع تأرجح التعريفات بين الاثنين. ونظراً لأن المصنوعات تمثل ثلثي الواردات، فإن البلدان النامية تشعر بالقلق إزاء الانفتاح السريع لقطاعها الصناعية على المنافسة الدولية مما يهدد بتخفيض التصنيع وترحيل العمالة، أو فقدان عائدات الحكومة، أو مرونة أقل في السياسات التعريفية.

٣٥- وبالرغم من إحراز بعض التقدم، كان المشروع المنقح لطرائق وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق موضع جدال. وكان مصدر الجدل ما إذا كانت الطرائق المقترحة تفي تماماً بالمبادئ المتفق عليها ومن بينها عدم اشتراط التعامل على أساس تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً وضمان مستوى عال نسبياً من الطموح في مجال الوصول إلى الأسواق بين الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وسوف تجري البلدان النامية التي تطبق المعادلة متوسط تخفيضات في التعريفات المقيدة أعلى من البلدان المتقدمة، حتى على الرغم من أنها سوف تحتفظ بتعريفات مطبقة أعلى من البلدان المتقدمة بعد إجراء التخفيضات على أساس المعادلة. وأشارت البلدان النامية إلى عدم وجود حد أقصى للتعريفات حتى على مستوى ١٠٠-١٥٠ في المائة في المفاوضات الزراعية دعماً للمعاملات الأعلى. ومن شأن الاقتراح الحالي الخاص بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق أن يرفع تعريفاتها إلى مستوى ١٩-٢٦ في المائة. والمستوى المقترح للتخفيضات التعريفية، وهو حوالي ٦٠ في المائة للبلدان النامية و ٣٠ في المائة للبلدان المتقدمة، يتناسب مع الرقم المقترح للتخفيضات القصوى/الدنيا في التعريفات الزراعية وهو ٥٤ في المائة للبلدان المتقدمة و ٣٦ في المائة للبلدان النامية. ولا تزال البلدان النامية تشعر بالقلق من احتمال ألا تؤدي التخفيضات المقترحة إلى فرص حقيقية لوصول البلدان النامية إلى الأسواق.

٣٦- ويربط مشروع الطرائق معاملات المعادلة السويسرية بدرجات مختلفة من المرونة، وبذلك يقيم توازناً بين الاثنين. وهكذا فإن البلدان النامية التي تختار معاملاً أعلى سوف تطبق مرونة أقل أو لا تطبق أي مرونة عند التخفيف من تخفيضات المعادلة. وترى البلدان النامية أن مثل هذا الربط يتعارض مع ولاية الدوحة ويتجاهل حساسياتها. وأبدت البلدان المتقدمة شكوكاً حول المرونة الزائدة نظراً لأنها قد تستبعد نسبة كبيرة من المنتجات الحساسة. كذلك فإن ما يسمى "الأساس التدريجي" يجعل من الصعب التأكد بصورة بديهية من "مساهمة" كل بلد. ويبين الجدول ٣ أن البلدان النامية سوف تُجري بشكل عام تخفيضات في التعريفات المقيدة أكثر من البلدان المتقدمة، وأن معاملاً قدره ١٩ مع المرونة من شأنه أن يؤدي إلى تخفيضات في التعريفات بالنسبة للبلدان النامية أكبر من المعامل ٢٦ بدون مرونة.

الجدول ٣ - تخفيضات التعريفات على وصول منتجات غير زراعية

الترقييد الأولي	الترقييد الجديد	متوسط التخفيضات	الترقييد الجديد	متوسط التخفيضات
		المعامل ٢٦		المعامل ١٩ مع المرونة
الأرجنتين	٣١,٩	١٤,١	٥٤,٤	١٣,٠
البرازيل	٣٠,٨	١٣,٩	٥٣,٤	١٣,٠
الصين	٩,١	٦,٢	٢٤,٠	٦,٤
الهند	٣٨,٦	١٥,٠	٥٧,٨	١٤,٢
جنوب أفريقيا	١٦,٧	٨,٩	٣٤,٣	٩,٢
		المعامل ٨		
كندا	٥,٤	٢,٦	٣٢,٠	
الاتحاد الأوروبي	٤,٠	٢,٢	٢٧,٤	
اليابان	٢,٩	١,٣	١٦,٦	
الولايات المتحدة	٣,٣	١,٧	٢١,٧	

٣٧- وتُبدى البلدان النامية قلقها إزاء ما يُسمى آلية "مناهضة التركيز" التي تحول دون استبعاد فئات منتجات بكاملها من خفض المعادلة عن طريق استخدام المرونة، حيث إنها سوف تجعل المرونة متشددة بشكل واضح، وفي الفترة الأخيرة، وجه المزيد من الاهتمام إلى **المفاوضات القطاعية**، نظراً لأن المستوى العام للطموح ظل بلا حل. وأدخل مشروع الطرائق الصادر في تموز/يوليه مشروع مبادرات قطاعية لاثني عشر قطاعاً مقترحاً. ويدور الخلاف أيضاً حول العلاقة بين المشاركة في المبادرات القطاعية والمعاملات. وينص مشروع الطرائق الصادر في تموز/يوليه على أن المبادرات القطاعية بالنسبة لبعض البلدان سوف تساعد على إيجاد توازن في النتائج العامة للمفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والتي تشمل معاملات ومستويات المرونة للبلدان النامية، حتى على الرغم من أن المشاركة في المبادرات القطاعية سوف تكون على أساس طوعي.

٣٨- وأدخل مشروع الطرائق الصادر في أيار/مايو معاملاً أقل نسبياً للبلدان النامية - من ٧-٩ بدلاً من ٨-٩. ونظراً لأن البلدان المتقدمة تأخذ بالفعل بالتعريفات المنخفضة، فإن المعامل المنخفض سوف يكون له أثر طفيف، ربما باستثناء قطاعات قليلة.

٣٩- وطلب بعض أعضاء **الاتحادات الجمركية** مزيداً من المرونة، مثلاً على شكل معاملات إضافية لكي لا تؤدي التخفيضات التعريفية الأعمق التي يطبقها أحد الأعضاء إلى تخفيضات عميقة مماثلة بالنسبة للأعضاء الآخرين والتي لن تكون مطلوبة في أحوال أخرى (مثل أقل البلدان نمواً). وتنص الطرائق المنقحة على مرونة خاصة للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

٤٠- وأدخل تغيير بالنسبة لـ ١٢ من **البلدان النامية ذات التغطية المنخفضة**، والتي طُلب من قبل ذلك أن تتقيد بنسبة ٢٨,٥ في المائة فيما يتعلق بـ ٧٠-٩٠ في المائة من الخطوط التعريفية. واقترح مشروع الطرائق الصادر في

تموز/يوليه مستويين مختلفين للغطية المقيدة النهائية حسب تغطيتها المقيدة الأولية. وتستند المعادلة المطبقة على ٣٣ من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة إلى التقيد بمتوسط تعريفات حسب المتوسط الأولي للمعادلات المقيدة، مصنفة إلى أربعة نطاقات، لكل نطاق متوسط معدلات مستهدفة نهائية مختلفة (باستثناء النطاق الأقل حيث يطبق الحد الأدنى من التخفيضات التدريجية).

٤١ - وهناك سمة واضحة في مرونة البلدان النامية وهي أنها تسعى لمعالجة الظروف الخاصة لكل بلد من البلدان النامية بصورة جماعية وفردية. وبصرف النظر عن أقل البلدان نمواً، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والبلدان النامية ذات التعريفات المقيدة المنخفضة، من المقترح أن تخضع جمهورية فنزويلا البوليفارية وبوليفيا وفيجي وغابون لبعض أوجه المرونة المحددة لتلبية احتياجاتها الفردية. ويحصل ١٨ عضواً انضموا أخيراً على معاملة مختلفة حسب وضعهم الفردي، من بينهم أربعة أعضاء فقط يطبقون المعادلة.

٤٢ - وبالنسبة للبلدان المعتمدة على الأفضليات، تمثل التخفيضات التعريفية في أسواق صادراتها شاغلاً آخر. وتستفيد بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وأقل البلدان نمواً على وجه التحديد من تلك القطاعات التي ترتفع فيها التعريفات ولكنها سوف تنخفض في أغلب الأحيان وفقاً للمعادلة المتسقة لخفض التعريفات، مثل المنسوجات والأسماك. وسوف تواجه مثل هذه المنتجات تناقصاً أشد في الأفضليات إذا أُدرجت في مبادرة قطاعية تهدف لإزالة التعريفات أو اتساقها في القطاع الذي يتجاوز المعادلة. وتشمل المقترحات الخاصة بالمبادرات القطاعية الأسماك والمنتجات السمكية، والمنسوجات والملابس، والنعال. ويتضمن مشروع الطرائق قوائم بمنتجات تتناقص فيها الأفضليات (بالنسبة لأسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) ويقترح بشأنها فترات تنفيذ أطول. وإدراكاً للقلق بشأن تناقص الأفضليات، ينص مشروع الطرائق القطاعية بالنسبة للأسماك والمنتجات السمكية على أن التحرير القطاعي سوف يبدأ بعد استكمال فترة تنفيذ أطول لمنتجات تناقص الأفضليات.

٤٣ - ولا يزال التصدي للحواجز غير التعريفية مهماً بالنسبة للبلدان النامية، نظراً لأنها مرشحة لأن تواجه حواجز غير تعريفية أعلى من البلدان المتقدمة. والوصول إلى الأسواق وحده لا يكفي لضمان تحقيق فرص للصادرات ناتجة عن جولة الدوحة ووصول فعلي إلى الأسواق بالنسبة لصادرات البلدان النامية. ويسرد مشروع الطرائق الصادر في تموز/يوليه سبعة مقترحات "أفقية" و"رأسية" محددة تتعلق بالحواجز غير التعريفية، بما في ذلك تسهيل تسوية النزاعات الخاصة بالحواجز غير التعريفية، والتي سوف تحظى باهتمام خاص. ولا تشير القائمة إلى نزاعات خاصة بضرائب الصادرات.

جيم - وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص

٤٤ - لا يزال قرار هونغ كونغ بشأن السماح لمنتجات أقل البلدان نمواً بالوصول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص يمثل قضية أساسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ويشير القرار إلى منح ما لا يقل عن ٩٧ في المائة من التغطية بحلول عام ٢٠٠٨ أو بداية فترة التنفيذ الخاصة بالدوحة، وإلى أن يتم تحرير النسبة الباقية وهي ٣ في المائة بصورة تدريجية. ولا تزال القضية تتمثل في كيفية التحقيق التدريجي للغطية بنسبة ١٠٠ في المائة، ومتى، وكيفية ضمان أن تكون قواعد المنشأ شفافة وبسيطة. ويمكن لنسبة الـ ٣ في المائة من الخطوط التعريفية أن تؤثر في نسبة كبيرة من صادرات أقل البلدان نمواً. وفي الزراعة والمفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، سعت أقل

البلدان نمواً إلى توضيح الجدول الزمني والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ورصد التنفيذ، بما في ذلك قواعد المنشأ.

٤٥ - وقد حقق الكثير من البلدان النامية بالفعل ٩٧ في المائة من التغطية في عام ٢٠٠٥ بينما لا يزال يتعين على الآخرين القيام بذلك. وتمت الاستفادة عن تحسينات كبيرة في اليابان وسويسرا، اللتين وسعتا أخيراً من تغطية منتجاتهما بالنسبة للمعاملة الخاصة بالوصول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص لبلوغ ٩٧ في المائة من الحد الأقصى. وفضلاً عن هذا، اتخذت الهند والصين خطوات كبيرة لتحسين وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. وقد تقدمت أقل البلدان نمواً باقتراح بشأن قواعد المنشأ يطالب باستخدام قواعد متسقة استناداً إلى أساليب القيمة المضافة. أما الطرائق الخاصة بوصول المنتجات غير الزراعية للأسواق فتحت البلدان على استخدام هذا النموذج المقترح. ومن المتوقع أن تتصدى الإصلاحات الجذرية لقواعد المنشأ كما في الاتحاد الأوروبي لبعض شواغل أقل البلدان نمواً. وقد أكدت أقل البلدان نمواً على ضرورة مواءمة قواعد المنشأ مع حوافز الإنتاج والتصدير الخاصة بأقل البلدان نمواً.

دال - الخدمات

٤٦ - تساهم الخدمات بدرجة كبيرة في الاقتصادات الوطنية على نطاق البلدان، حيث إنها تمثل ٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ٣٥ في المائة من العمالة في البلدان النامية، مقابل ٧٢ في المائة للبلدان المتقدمة. والخدمات مهمة لتنويع الإنتاج، وإقامة البنية الأساسية، وتحسين القدرة التنافسية، وتسهيل التجارة. وتتمتع البلدان النامية بقدرة في مجال خدمات السياحة والنقل والإنشاء والأعمال والحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين (الأسلوب ٤) والتوريد عبر الحدود (الأسلوب ١). وتتطلب المكاسب العائدة من تحرير الخدمات تصميمًا ملائمًا، وسياسات وطنية لضبط وتيرة الخدمات وتسلسلها، وإصلاحات، بما في ذلك توفير بناء القدرات وأطر مؤسسية ورقابية.

٤٧ - ويمكن أن تسهم الخدمات في القضاء على الفقر (الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية) عن طريق توفير العمالة وتوليد الدخل للعمال ذوي المهارات المنخفضة. ويمكن للصادرات من خلال الأسلوب ٤ أن تساعد على تحسين المهارات وتوليد التحويلات المالية التي تصلح للاستثمار في القدرات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية. ويعد تعميم الوصول إلى التعليم والصحة والمياه والخدمات البيئية ضرورياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢)، وتخفيض معدل وفيات الأطفال (الهدف ٤)، وتحسين الصحة التنفسية (الهدف ٥)، وتوفير مياه الشرب المأمونة (الهدف ٧). وتقوم الحكومات بدور مهم كجهة منظمة وكجهة مقدمة للخدمات. ويدل دور المرأة في تقديم الخدمات على أهمية القطاع بالنسبة لتمكين المرأة (الهدف ٣).

٤٨ - وفي المفاوضات بشأن الخدمات، تم تقديم ٧١ عرضاً أولياً و ٣١ عرضاً منقحاً. ورئي أن جودة العروض بحاجة إلى تحسين من حيث عمق واتساع الالتزامات على ضوء الأهداف الإنمائية للمادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ومنذ عام ٢٠٠٦، عُقدت مفاوضات بين بضعة أطراف بالإضافة إلى مفاوضات ثنائية، وتناول ٢١ طلباً مشتركاً بين بضعة أطراف قطاعات رئيسية، وجميع أساليب الإمداد، وإعفاءات

الدولة الأكثر رعاية. ومن المقرر عقد "مؤتمر للنوايا" أثناء الاجتماع الوزاري في تموز/يوليه، حيث تلمّح البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية إلى عروضها المحتملة استجابة للطلبات الثنائية والمشاركة بين بضعة أطراف.

٤٩- وكان النص المعنون "عناصر مطلوبة لاستكمال المفاوضات بشأن الخدمات" موضع مناقشة لتحديد المبادئ التوجيهية للمفاوضات بشأن الوصول إلى أسواق الخدمات، وإيجاد توازن مع الوصول إلى الأسواق بالنسبة للزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وقد صدرت مشاريع النصوص في أيار/مايو وتموز/يوليه. واعتراض الكثير من البلدان النامية في البداية على مثل هذا النهج، نظراً لأن مبادئ التفاوض التوجيهية موجودة بالفعل (بما في ذلك مبادئ التفاوض التوجيهية التي اعتمدت في عام ٢٠٠١ وفي المرفق جيم من إعلان هونغ كونغ الوزاري).

٥٠- وتضمنت القضايا الجدلية المقترحات (أ) إيجاد توازن في الطموح بالنسبة للخدمات، والزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق؛ (ب) ووضع التزامات جديدة "تعكس بصورة جوهرية المستويات الحالية للوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية"؛ (ج) وتوفير "وصول جديد إلى الأسواق حيث لا تزال هناك عوائق". وقد رفض كثير من البلدان النامية بالفعل الاقتراح ببدء المفاوضات على أساس الانفتاح القائم عند وضع مبادئ التفاوض التوجيهية. ولم يتضمن النص أي إشارة لبعض العناصر الواردة في المبادئ التوجيهية، بما في ذلك التقدير اللازم للتجارة في الخدمات وتقييم نتائج المفاوضات لقياس مدى تنفيذ المادة الرابعة، واقتراح طرق ووسائل لتعزيز الأهداف التي وضعت بشأنها، فضلاً عن إجراء تقييم للنتائج التي تحققت من حيث أهداف المادة الرابعة قبل استكمال المفاوضات.

٥١- وينص مشروع منقح صدر في تموز/يوليه على أن يستجيب أعضاء منظمة التجارة العالمية، بأقصى قدر ممكن، للطلبات الثنائية والمشاركة بين بضعة أطراف عن طريق تقديم التزامات أعمق و/أو أوسع تشمل، قدر الإمكان، التعبير بصورة ملموسة عن المستويات الحالية للوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، وتتيح وصولاً جديداً إلى الأسواق ومعاملة وطنية في المجالات التي تواجه عوائق كبيرة، ولا سيما قطاعات وأساليب التصدير التي تهم البلدان النامية مثل الأسلوب ١ والأسلوب ٤. وينبغي أن تتناسب مثل هذه الالتزامات مع مستوى التنمية، والقدرة الرقابية، وأهداف السياسات الوطنية لكل بلد من البلدان. وحُدِّد يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر موعداً لتقديم العروض المنقحة، ويوم ١ كانون الأول/ديسمبر موعداً لمشاريع الجداول النهائية.

٥٢- وتواصل البلدان النامية سعيها للحصول على التزامات مجدية تجارياً في إطار الأسلوب ٤ حيث تقدّر المكاسب بما يتراوح بين ١٥٠ مليار و ٢٥٠ مليار دولار، ولا سيما من حركة العمال ذوي المهارات المنخفضة. وكانت التحسينات في العروض المنقحة محدودة حتى الآن وتصدت تحسينات البلدان المتقدمة أساساً لحركات العمال ذوي المهارات العالية وتلك المرتبطة بالأسلوب ٣ مثل المنقولين فيما بين الشركات والزوار في مجال الأعمال. وطالبت البلدان النامية بالتزامات مجدية من الناحية التجارية، بما في ذلك إدراج فئات فصلت من الأسلوب ٣، وإلغاء الحصص، واختبارات الحاجات الاقتصادية، ومتطلبات تكافؤ الأجور، وضمان الشفافية في قوانين الهجرة، والمرونة في متطلبات التأهيل (مثل قبول الكفاءة والخبرة بدلاً من الدرجات العلمية الرسمية).

٥٣- ولا تزال طرائق أقل البلدان نمواً تنتظر التنفيذ، خاصة فيما يتعلق بالآلية المقترحة لمنح أولوية خاصة من خلال الوصول التفضيلي الذي يمكن التنبؤ به والقابل للتنفيذ لأقل البلدان نمواً وطلبها في إطار الأسلوب ٤. وينص مشروع تموز/يوليه على أن الإعفاء المتاح لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية من التزامات الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية التي تفيد جميع الأعضاء من أقل البلدان نمواً يعطي نتيجة مرضية بدرجة كبيرة وأن المبادئ والسمات المحددة لمثل هذا الإعفاء سوف تستكمل قبل تقديم العرض المنقح.

٥٤- وفي إطار المادة السادسة - ٤ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يجري التفاوض بشأن ضوابط التنظيم الداخلي لضمان ألا تشكل متطلبات التأهيل، والمستويات التقنية، ومتطلبات الترخيص حواجز لا داعي لها أمام التجارة في الخدمات. ولا تزال التحديات تتمثل في إيجاد توازن بين الحاجة إلى استقلال رقابي وطني، وضوابط دولية لإزالة الحواجز التي لا مبرر لها أمام الوصول إلى الأسواق، لا سيما بالنسبة للأسلوب ٤. وقد أكدت البلدان النامية على أهمية المرونة بالنسبة للسياسات الإنمائية والحق في التنظيم.

٥٥- وتشمل القضايا المتعلقة تعريف "القيود الممنوعة" على الخدمات، و"إحداث السياسات الوطنية" و"المعايير الدولية". وسوف يتطلب بناء قدرات البلدان النامية - بما في ذلك تسهيل استيفاء صادراتها للمواصفات والمؤهلات التقنية وعناصر المرونة الإنمائية، خاصة لأقل البلدان نمواً - إجراء المزيد من المناقشة. ويؤثر ما يسمى باختبار الضرورة بصورة مباشرة على التوازن بين الوصول إلى الأسواق والحق في التنظيم. وفي حين يرى البعض أن هذه الفكرة أساسية بالنسبة للضوابط ذات المغزى، يعتبرها آخرون على أنها قيد مفرط على التقدير الرقابي للحكومات. ويتجنب المشروع المنقح الإشارة إلى "الضرورة" ولكنه يستخدم الصياغة المماثلة عندما يطلب على سبيل المثال ألا تشكل إجراءات الترخيص والتأهيل "في حد ذاتها قيداً على توريد الخدمات". ولم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في المفاوضات على قواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

هاء - مسائل أخرى

٥٦- لا تزال المعاملة الخاصة والتفضيلية ومسائل التنفيذ تعتبر أساسية بالنسبة للبُعد الإنمائي في جولة الدوحة، نظراً لأنها تتصدى للاختلال في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد أحرز ٨٨ مقترحاً من المقترحات الأولية المحددة التي تتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية تقدماً ضئيلاً لجعلها أكثر إيجازاً وفعالية وتفعيلاً مع إحراز تقدم بشأن خمسة مقترحات فقط خاصة بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص. وأُجريت مناقشات بشأن سبعة من المقترحات الـ ١٦ الباقية عن المعاملة التفضيلية والخاصة، المتعلقة بترخيص الواردات والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والمادة الثامنة عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وفيما يتعلق بمسائل التنفيذ، لم يُحرز أي تقدم يُذكر، بينما تُناقش بعض المسائل في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٥٧- وفيما يتعلق بالقواعد، كان المشروع الرئيسي عن مكافحة الإغراق والإعانات، بما في ذلك الإعانات لمصائد الأسماك، والذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، موضع جدال خاصة فيما يتعلق بـ "التصغير" - وهي طريقة لحساب هامش الإغراق يرى كثير من المشاركين أنها تميل إلى تضخيم هامش الإغراق. وأغفل المشروع

الإشارة إلى ما يسمى "قاعدة الرسوم الأقل". وتختلف المواقف بين المستخدمين الرئيسيين لتدابير مكافحة الإغراق وأولئك الذين تستهدفهم هذه التدابير.

٥٨- وفيما يتعلق بإعانات مصائد الأسماك، اقترحت عدة إعانات لخطرها، بما في ذلك إعانات تحسين القدرة، وإعانات تكلفة التشغيل (بما في ذلك الوقود)، وإعانات البنية الأساسية، وإيرادات دعم الأسعار، ونقل حقوق الوصول، وإعانات عن "الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم". وشمل الإعفاء من الحظر بشكل عام إعانات خفض القدرة، مثل وقف تشغيل السفن. وتُعفى أقل البلدان نمواً من الحظر بشكل عام. وللبلدان النامية الحق في إعانات معينة، بما في ذلك عن مصائد الأسماك الحرفية وسفن الصيد الصغيرة. واشترطت أحكام معينة للمعاملة التفضيلية والخاصة اعتماد نظام إدارة مصائد الأسماك.

٥٩- وفيما يتعلق بالاتفاق الخاص بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، تستمر المناقشات بشأن القضايا الثلاثية التي تتعلق بالنظام المتعدد الأطراف للإبلاغ عن البيانات الجغرافية وتسجيل الخمر والمشروبات الروحية، والتوسع في حماية أقوى للبيانات الجغرافية بالنسبة لجميع المنتجات، والعلاقة بين الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي، مع اعتبار المسألتين الأخيرتين أيضاً من مسائل "التنفيذ". وفي الفترة الأخيرة، طالب المؤيدون بإيجاد "توازن" بالنسبة للقضايا الثلاث في سياق المفاوضات الأفقية، وبدء المفاوضات عن التوسع في البيانات الجغرافية، وأن يُدرج في الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة شرط ملزم بالكشف عن منشأ الموارد البيولوجية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها في التطبيقات الخاصة بالبراءات.

٦٠- وتواصل البلدان النامية المطالبة، في إطار مفاوضات تيسير التجارة، بآلية تنفيذ تربط بين القدرة على التنفيذ وأحكام دعم بناء القدرة وتوقيت ومستوى تحمّل البلدان النامية للالتزامات. واقترحت مجموعة من البلدان النامية والبلدان المتقدمة آلية تنفيذ تسمح للبلدان النامية بتصنيف الالتزامات حسب التنفيذ الفوري، والتنفيذ الخاضع لفترات انتقالية تحدد مسبقاً، والتنفيذ الخاضع لأحكام دعم بناء القدرة واكتساب القدرة. وتناول النقاش أيضاً تحديد القائمة السلبية والإيجابية والتزامات "أفضل الممارسات".

٦١- ولا يزال التنفيذ الفعال للمعونة لصالح التجارة، مع تمويل كاف، يمثل شاغلاً رئيسياً بالنسبة للبلدان النامية. وبعد الاستعراضات العالمية والإقليمية التي أُجريت في عام ٢٠٠٧، تؤكد خريطة طريق المعونة لصالح التجارة لعام ٢٠٠٨ على تحريك العملية تجاه العمل، من خلال زيادة تولي البلدان النامية لزام الأمور، والقيام بالرصد والتنفيذ. وبعد مؤتمر ناجح لإعلان التعهدات في عام ٢٠٠٧، لم يبدأ بعد تشغيل الإطار المتكامل المحسّن بصورة كاملة.

ثالثاً - التطور في الترتيبات التجارية الإقليمية

٦٢- استمرت الترتيبات التجارية الإقليمية في التوسع، وكانت لذلك آثار إيجابية ومنهجية أكبر. وبحلول عام ٢٠٠٧، تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بـ ٣٨٥ ترتيباً من الترتيبات التجارية الإقليمية، منها ١٩٧ ترتيباً دخلت حيز التنفيذ. ويُعزى الانتشار الأخير بدرجة كبيرة إلى الاتفاقات الثنائية. وقد كثفت الولايات المتحدة من

نُهجها الثنائي في إطار هيئة تنشيط التجارة عام ٢٠٠٢ وأُبرمت ١١ ترتيباً من الترتيبات التجارية الإقليمية، منها ترتيب مع جمهورية كوريا، وهو من أكبر اتفاقاتها للتجارة الحرة بعد اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وأعدت الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي أخيراً توجيه اهتمامها إلى شركاء غير تقليديين في آسيا وأمريكا اللاتينية. وعملت ترتيبات التجارة الإقليمية الأخيرة على تكثيف تغطيتها وراء الحدود - بما في ذلك المنافسة، والاستثمار، والاشتراء الحكومي، والتي سقطت من جولة الدوحة - بينما تركت قضايا أخرى ذات آثار عامة دون أن تتصدى لها، مثل الإعانات الزراعية. وتدل المشاركة المتزايدة للبلدان النامية في الترتيبات التجارية الإقليمية على الأهمية الكبيرة للبعد الإنمائي لهذه الترتيبات، بما في ذلك التعاون الرقابي والمؤسسي والمساعدة الإنمائية.

٦٣- وكانت ستة بلدان من مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي قد تفاوضت بشأن اتفاقات شراكة اقتصادية يمكن أن تصلح كأداة للتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والتكامل الإقليمي. وهذا هو العام الأول منذ انتهاء الإعفاء الخاص بمنظمة التجارة العالمية الذي يأذن بأفضليات كوتونو للاتحاد الأوروبي، وقد شهد إبرام اتفاقات كاملة ومؤقتة للشراكة الاقتصادية. واستهل ٣٥ بلداً من مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ اتفاقات من بينها اتفاق كامل للشراكة الاقتصادية من جانب منطقة البحر الكاريبي. وكان من بين دوافعها الرئيسية الحفاظ على الشروط الحالية للوصول إلى الأسواق، نظراً لأن كثيراً منها يعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات معرضة لفقدان أفضليات كوتونو، بما في ذلك اللحوم والسكر والموز.

٦٤- وتنص الشراكة الاقتصادية المؤقتة عادة على التحرير التدريجي للتجارة في نحو ٨٠ في المائة من الواردات والمنتجات على مدى فترة تتراوح من ١٥ إلى ٢٥ سنة في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وهذا يعكس بدرجة كبيرة تفسير الأطراف لشرط "التجارة في جميع جوانبها الجوهرية" الوارد في المادة الرابعة عشرة لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريف الجمركية والتجارة (مجموعة الغات)، بينما لا يوجد تعريف متفق عليه لهذا الشرط. وقد ظلت مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ تطالب بإصلاح بارامترات هذه المادة لتسمح بدرجة أقل من انفتاح السوق على مدى فترات أطول. وقد أثار الشرط الخاص بالطرف الثالث للدول الأكثر رعاية بموجب اتفاقات الشراكة الاقتصادية قلقاً من آثاره المثبطة المحتملة بالنسبة للاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب. وقد شككت البرازيل داخل منظمة التجارة العالمية في توافقه مع روح الحكم الخاص بالتمكين.

٦٥- ولم يتم التفاوض بعد على اتفاقات الشراكة الاقتصادية الكاملة بالنسبة لمعظم الأقاليم في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وهذا الإطار الزمني، إلى جانب تعقد القضايا، يسلط الضوء على قيود القدرة لا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وسوف تنص اتفاقات الشراكة الاقتصادية الكاملة على تغطية شاملة تضم الخدمات، والتجارة الإلكترونية، والاستثمار، والمنافسة، والمشتريات الحكومية، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية البيانات الشخصية. ومن المحتمل أن يتضمن توفير الخدمات التزامات أعمق، بما في ذلك تحرير الاستثمار في قطاعات غير الخدمات. وسوف يكون هناك تحدٍ كبير يتمثل في تحويل اتفاقات الشراكة الاقتصادية الثنائية ودون الإقليمية القائمة إلى اتفاقات شراكة اقتصادية كاملة بطريقة تشجع عملية التكامل الإقليمي بصورة حقيقية.

رابعاً - الاستنتاج

٦٦- يقف الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي عند مرحلة حاسمة بالنسبة للتجارة والتنمية في البلدان النامية، وبالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي منتصف الطريق نحو عام ٢٠١٥ وهو العام المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تشكل الحقائق الاقتصادية العالمية الحالية - نذر التباطؤ الاقتصادي، والأزمة المالية، وأزمة الأغذية، وارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، وتغير المناخ، والهجرة - تحديات لاحتمالات التنمية في البلدان النامية، وكذلك للنظام التجاري الدولي. ويمكن لنجاح جولة الدوحة أن يقدم إسهاماً هاماً في هذا الصدد. ولهذا ينبغي لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، كما جاء في اتفاق أكرا، تأكيد وتكرار التزامهم، في إطار منظمة التجارة العالمية، بتعزيز وجود نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء، ومستند إلى قواعد، ومفتوح، ومنصف، ويمكن التنبؤ به، وغير تمييزي، ويشجع التنمية.

٦٧- ويتطلب ظهور الجنوب الدينامي في إطار الجغرافية الجديدة للتجارة تعديلاً مقابلاً للنظام التجاري الدولي. وقد برز عدد من البلدان النامية كمحركات إقليمية وعالمية للإنتاج والتجارة، بعد أن انتقلت بنجاح من الإنتاج القائم على الموارد الطبيعية والعمالة إلى الإنتاج القائم على رأس المال والتكنولوجيا، وأصبحت تمثل محاور للطلب العالمي. وفي حين أن مثل هذه التطورات سببت شيئاً من القلق في بعض أنحاء العالم، فإن الجنوب الدينامي يمثل فرصاً هائلة للاقتصاد العالمي. وقد أدى أيضاً إلى ظهور إمكانات غير مسبقة للمؤسسات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لإنعاش التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب. وقد أدى مثل هذا التطور إلى تغير كبير في ديناميات التجارة الدولية والنظام التجاري، بينما يتطلب تعديل أساليب التفكير والسياسات والنظم التجارية، وكذلك نظم الإدارة الاقتصادية الأوسع، للتعبير بصورة أفضل عن الواقع المتطور.

٦٨- ومع التحرك البطيء للعملية المتعددة الأطراف، تواصل اتفاقات التجارة الحرة الثنائية واتفاقات التجارة الإقليمية انتشارها، وهو ما يهدد بتجزئة النظام التجاري الدولي. وقد كثفت الاتفاقات التجارية الإقليمية من تعميق تغطيتها وراء الحدود. وقد أدى هذا إلى حالات مرونة ومعاملة خاصة وتفاضلية للبلدان النامية، والمتاحة في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف والتي تضررت إلى حد كبير في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. وقد برزت الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تضم البلدان ذات الدخل المنخفض كظواهر جديدة. وفضلاً عن هذا، فإن البلدان النامية الناشئة والأكثر حجماً في آسيا وفي أماكن أخرى تشارك بشكل متزايد في صياغة اتفاقات تجارية إقليمية مع البلدان المتقدمة. وفي حين أن الاتفاقات التجارية الإقليمية يمكن أن تحقق مكاسب، فإنها تنطوي أيضاً على دلالات عامة بالنسبة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، قد لا تتمكن البلدان النامية ذات القدرة التفاوضية المحدودة من تحقيق الفوائد التي يمكن أن تتاح من نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بصورة كاملة.

٦٩- ويمكن الاعتراف بأنه على الرغم من المساهمات الكبيرة التي تقدمها الاتفاقات التجارية، فإنها وحدها لا تكفي للاستجابة بصورة شاملة وفعالة للتحديات العالمية المتغلغلة والبعيدة الأثر التي تؤثر في الاقتصادات الحقيقية والاحتياجات الإنسانية. ويجب أن تعمل السياسات التجارية والنظام التجاري في إطار نظام أوسع للإدارة الاقتصادية العالمية. ولهذا فإن تحقيق مزيد من الترابط على نطاق المستويات والنظم المختلفة للإدارة الاقتصادية

العالمية - على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ويشمل كذلك التنمية، والتجارة، والاستثمار، والمالية، والسياسة النقدية، والتكنولوجيا - يعد أمراً أساسياً. ويلزم دعم البُعد الإنمائي بجميع عناصره.

٧٠- وفي هذا السياق، يلزم استطلاع آليات تعاونية وطنية وإقليمية وعالمية مبتكرة، تعتمد على الرؤية الإنمائية "غير المحصورة" وعلى التضامن، لا سيما في مجالي الطاقة والأمن الغذائي. ويمكن أن تقوم الحكومات بدور بارز في وضع سياسات استباقية كدولة تمكينية. ويمكن أن يقوم التعاون الإقليمي والعالمي والحكومي الدولي وفي ما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الشمال بدور هام. ويمكن لمثل هذا التعاون الحكومي الدولي أن يشمل جهات من غير الدول، لا سيما قطاعات الشركات، بما في ذلك عند التصدي لتشوه السوق والممارسات المناهضة للمنافسة لتعزيز مساءلة الجهات العامة من أجل تمكين المنتجين والمستهلكين في البلدان النامية من الاستفادة من مزايا تحرير التجارة.

٧١- وقد يقتضي الأمر تفكيراً متأنياً في الطرق والوسائل التي يعمل بها النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومع وصول عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى ١٥٣ عضواً، يبدو أن الاتفاق يتطلب المراعاة الكاملة لمصالحها وأولوياتها المتباينة أكثر من أي وقت مضى. فالتنوع الواسع في العضوية، بما في ذلك بين البلدان النامية، يضيف تعقيداً آخر في الحساب العام للتوازن في المفاوضات. ومن الضروري أيضاً ضمان قدر أكبر من الشمول والشفافية في نهج تجاه المفاوضات ينطلق من القاعدة ويحركه الأعضاء. وبرغم هذه التحديات، يظل النظام التجاري المتعدد الأطراف ركيزة رئيسية للنظام التجاري الدولي، ويقوم بدور هام في تعزيز مصالح البلدان النامية. ويعد اختتام جولة الدوحة، مع نتائج متوازنة وموجهة نحو التنمية، مقترناً بمعونة لصالح التجارة تتسم بالطموح، مساهمة ضرورية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

— — — — —